

الصكوك الإسلامية بديل لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية
في الجزائر على ضوء التجربة الإماراتية

Islamic Sukuk is an alternative to financing economic development
projects in Algeria in light of the Emirati experience

عبد الغني محلق¹، الطيب بولحية^{2*}

¹ جامعة الدكتور يحي فارس المدية ، Ghani_mahalleg@hotmail.com

² جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، tayebboulahia18@gmail.com

تاريخ التسليم: 2020/06/14، تاريخ المراجعة: 2020/12/27، تاريخ القبول: 2021/03/06

Abstract

In many developmental experiences, Islamic Sukuk proved their ability to finance economic development projects efficiently. Thus, the present study aims to propose Islamic Sukuk as an alternative to finance economic development projects in Algeria by drawing on the successful Emirati experience in this field.

Our study has found that financing economic development projects in Algeria using Islamic Sukuk instead of relying on oil revenues only will allow to address the budget deficit and increase the employment rates and the provision of foreign currency. This study has proposed many types of Islamic Sukuk on the Algerian government and different institutions to choose the appropriate sukuk to finance their projects instead of resorting to interest-bearing loans.

Key words: Islamic Sukuk, financing development projects, economic development in Algeria, the Emirati experience

الملخص

أثبتت الصكوك الإسلامية في كثير من التجارب التنموية قدرتها على تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية بكفاءة، وعليه تهدف هذه الدراسة إلى اقتراح الصكوك الإسلامية بديلا لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية في الجزائر بالاعتماد على التجربة الإماراتية الناجحة في هذا المجال.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية في الجزائر باستخدام الصكوك الإسلامية بدل الاعتماد على الإيرادات النفطية فقط سيسمح بمعالجة العجز الموازني وزيادة نسب العمالة وتوفير العملة الأجنبية، وقد اقترحت هذه الدراسة أنواعا كثيرة من الصكوك الإسلامية على الحكومة والمؤسسات الجزائرية لاختيار ما يناسبها من الصكوك لتمويل مشاريعها بدل اللجوء إلى القروض بفائدة.

الكلمات المفتاحية: الصكوك الإسلامية، تمويل مشاريع التنمية، التنمية الاقتصادية في الجزائر، التجربة الإماراتية.

1. مقدمة:

تعدّ الصكوك الإسلامية من أهمّ منتجات الصيرفة الإسلامية إذ حققت إصداراتها الملايير من الدولارات على المستوى العالمي، وأثبتت أنها أداة مالية قادرة على تلبية حاجيات الدول في مجال تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة عن طريق توجيه الأموال التي يتمّ جمعها من حصيلة الاكتتاب في الصكوك لتمويل هذه المشاريع.

وقد انتشر التعامل بالصكوك في كثير من الدول الإسلامية وتمّ التوسّع في إصداراتها مثل دولة ماليزيا التي كان أول إصدار للصكوك بها سنة 1995 واستخدمت حصيلة الصكوك في بناء محطة للطاقة الكهربائية بقيمة 350 مليون دولار أمريكي، كما تعدّ تجربة دولة الإمارات العربية المتحدّة من التجارب الرائدة في مجال تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية الكبرى عن طريق الصكوك الإسلامية.

وبعدّ الاستثمار في مشاريع التنمية الاقتصادية من شقّ الطرق وبناء المطارات والجسور والموانئ وتشبيد محطات الطاقة الكهربائية... من أهمّ مقومات التطوّر الاقتصادي والاجتماعي لأيّ بلد إذ تساهم هذه المشاريع في تقديم خدمات هامة لأفراد المجتمع وترفع من مستوى معيشته وتزيد من ثروته. ولقد أدركت الحكومات الجزائرية المتعاقبة أهمية هذه المشاريع في دعم عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي رفع معدلات النمو الاقتصادي لمختلف القطاعات، لكن مع تراجع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية منذ جوان 2014 وما نتج عنها من انخفاض إيرادات الجزائر من العملة الصعبة وبالتالي حدوث عجز في الميزانية العامة للدولة دفع الحكومة إلى اتخاذ إجراءات من شأنها التخفيف من حدّة هذه الأزمة كتجميد التوظيف في القطاع الحكومي وإلغاء عدد من المشاريع الاقتصادية المبرمجة وتوقيف عدد منها إلى وقت آخر.

وفي ظلّ هذه الظروف تعالت أصوات خبراء الاقتصاد الإسلامي في الجزائر تدعو إلى الاعتماد على الصكوك الإسلامية لتمويل مختلف مشاريع التنمية الاقتصادية الكبرى باعتبار أنّ الصكوك بدائل تمويلية جديدة من خارج قطاع المحروقات وهي قادرة على تمويل المشاريع بكفاءة عالية وبأقلّ تكلفة، إضافة إلى أنّ الاعتماد على التجارب الدولية الناجحة في مجال استخدام الصكوك الإسلامية لتمويل المشروعات التنموية سيزيد من وضوح الرؤية ومن حظوظ الجزائر في تحقيق نتائج إيجابية.

وبناء على ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية: **كيف يمكن للصكوك الإسلامية أن تكون بديلا لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية في الجزائر على ضوء التجربة الإماراتية؟**
فرضيات الدراسة: تقوم هذه الدراسة على اختبار الفرضيات التالية:

- تعدّ الصكوك الإسلامية أداة لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية بكفاءة عالية؛
 - نجحت دولة الإمارات العربية المتحدة في تمويل عدد كبير مشاريع التنمية الاقتصادية عن طريق الصكوك الإسلامية؛
 - تنوّع الصكوك الإسلامية وكفاءتها العالية يتيح للحكومة الجزائرية مجالاً واسعاً لاختيار الصكوك الإسلامية الملائمة لتمويل مختلف مشاريع التنمية الاقتصادية.
- أهداف الدراسة:** يمكن تلخيص أهم أهداف الدراسة فيما يلي:
- التعرف على ماهية الصكوك الإسلامية وأهميتها الاقتصادية.
 - عرض تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية عن طريق الصكوك الإسلامية؛
 - بيان المزايا المتوقعة للتمويل بالصكوك الإسلامية على الاقتصاد الجزائري؛ واقتراح جملة من الصكوك الإسلامية التي يمكن استخدامها في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية في الجزائر.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في كونها تعالج أحد المواضيع الهامة ألا وهو اقتراح الصكوك الإسلامية بديلاً تمويلياً لمشاريع التنمية الاقتصادية في الجزائر خاصة في ظل تراجع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية.

هيكل الدراسة: قصد الإلمام بمختلف جوانب الموضوع، تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور وهي:

ـ ماهية الصكوك الإسلامية

ـ دور الصكوك الإسلامية في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية في الإمارات العربية المتحدة

ـ أهمية الصكوك الإسلامية لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية في الجزائر

2. ماهية الصكوك الإسلامية

في المحور الأول من الدراسة سيتمّ تقديم بعض التعاريف للصكوك الإسلامية وذكر أهمّ الخصائص التي تميّز بها.

1.2. تعريف الصكوك الإسلامية: حتّى يتمّ الإحاطة جيّداً بمعنى الصكوك الإسلامية لابدّ من التعرّف على معناها اللّغوي والاصطلاحي كما يلي:

1.1.2. لغة: الصكوك جمع صك، وهي كلمة فارسية معرّبة وتعني شهادة أو وثيقة (ابن منظور، صفحة 456).

2.1.2 اصطلاحاً: عرّفها المجلس الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) من خلال المعيار الشرعي رقم 17 الخاص بصكوك الاستثمار: "وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في ملكية موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله." (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2010، صفحة 238) ومن خلال هذا التعريف نلاحظ ضرورة توفر ثلاثة اعتبارات في الصك وهي:

- تحصيل قيمة الصك؛
 - قفل باب الاكتتاب؛
 - بدء استخدام الصك فيما أصدرت من أجله.
- وتستمدّ هذه الاعتبارات الثلاثة أهميتها مما يلي: (الشريف، 2010، صفحة 270)
- إن الغرض من التصكيك هو أن يكون أداة لتحصيل المال اللازم للقيام بنشاط معين، وبدون تحصيل قيمة الصك يكون ورقة عارية عن مضمونها؛
 - قفل باب الاكتتاب: توزّع القيمة المحددة للمشروع أو النشاط بالتساوي على عدد الصكوك، لذلك يجب بيع جميع الصكوك حتى يتمّ الحصول على القيمة المطلوبة للقيام بالمشروع والنشاط؛
 - بدء استخدام الصكوك فيما أصدرت من أجله: وهنا تتحوّل حصيلة الصكوك إلى استثمار حقيقي، وبالتالي تمثل حصصاً شائعة في ملكية ما أصدرت لأجله، لأنّه لا يجوز تداول حصيلة الصكوك مادامت نقوداً ولم تتحوّل إلى استثمار حقيقي.
- وقد عرّف مجمع الفقه الإسلامي الصكوك الإسلامية كما يلي: "إصدار وثائق أو شهادات مالية متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية موجودات (أعيان، منافع، أو حقوق أو خليط من الأعيان والمنافع والديون) قائماً فعلاً أو سيتمّ إنشاؤها من حصيلة الاكتتاب، وتصدر وفق عقد شرعي وتأخذ أحكامه" (مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 2009)
- من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف الصكوك الإسلامية على أنها: أوراق مالية تخضع لضوابط وأحكام الشريعة الإسلامية وتمثل حصصاً شائعة في ملكية مشروع أو نشاط، وتتميّز بخصائص معينة، ومن أنواعها: صكوك المشاركة، المضاربة. وبالتالي فالصكوك الإسلامية تعتبر البديل الشرعي لسندات القرض المحرّمة وغيرها من الأوراق المالية التقليدية التي لا تخلو من المخالفات الشرعية في مختلف الجوانب المتعلقة بالتعامل.

وتجدر الإشارة إلى أنه يتم استعمال مصطلح الصكوك الإسلامية بدلا من السندات الإسلامية وذلك كون مصطلح الصكوك يستخدم ليعني الأوراق المالية الخاصة بالاستثمار الإسلامي الذي ينسجم مع أحكام الشريعة الإسلامية، أما التوريق أو التسنيذ فيستخدم للأوراق المالية الخاصة بالاستثمار التقليدي الذي يرتبط بالفوائد الربوية. (الساعاتي، 2010، صفحة 270)

2.1. خصائص الصكوك الإسلامية: تتميز الصكوك الإسلامية بالعديد من الخصائص نذكر منها:
(هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2010، صفحة 240):

- وثيقة تصدر باسم مالكيها أو حاملها بفئات متساوية القيمة.
- تمثل حصة شائعة في ملكية موجودات مخصصة لاستثمار.
- التزام الصكوك بالضوابط الشرعية.
- تداول الصكوك يخضع لشروط تداول ما تمثله.
- مشاركة حملة الصكوك في الغنم والغرم.
- صدور الصكوك وفق صيغ التمويل الإسلامية. (سمحان و مبارك، 2009، الصفحات 297-298).

- انتفاء ضمان المدير. (أبو غدة، 2010، صفحة 258).

3. دور الصكوك الإسلامية في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية في الإمارات العربية المتحدة
قبل التعرف على مدى مساهمة الصكوك الإسلامية في تمويل مشاريع التنمية في الإمارات لابد من أخذ فكرة عن الصيرفة الإسلامية في هذه الدولة، فقد بلغ عدد المصارف الإسلامية في الإمارات 8 مصارف وهي: مصرف دبي الإسلامي، مصرف أبو ظبي الإسلامي، نور بنك الإسلامي، مصرف عجمان، مصرف الهلال الإسلامي، مصرف الشارقة الإسلامي، مصرف الإمارات الإسلامي، مصرف المشرق الإسلامي.

ويمكن التعرف على مدى مساهمة المصارف الإسلامية في دعم عجلة التنمية الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة من خلال: تطوّر الأصول المصرفية الإسلامية، وتطوّر التمويل الإسلامي.

1.3. تطوّر الأصول المصرفية الإسلامية في الإمارات: يمكن توضيح ذلك من خلال معطيات الجدول التالي:

الجدول رقم (01): تطوّر الأصول المصرفية الإسلامية في الإمارات **الوحدة: مليار درهم إماراتي**

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الأصول الإسلامية	366	405	464	506	550	583

20.25%	20.4%	19.4%	19%	17.4%	17.4%	نسبة الأصول المصرفية الإسلامية
--------	-------	-------	-----	-------	-------	--------------------------------

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي 2014 إلى 2018.

يوضح الجدول أعلاه إجمالي أصول المصرفية الإسلامية حيث ارتفعت من 366 مليار درهم سنة 2013 إلى 583 مليار درهم سنة 2018، وقد كان نصيب المصارف الإسلامية من إجمالي الأصول المصرفية يتراوح بين 17.4% سنة 2013 و20.25% سنة 2018 مما يدل على أن حصة المصارف الإسلامية من الأصول المصرفية تعرف نموًا قويًا.

2.3. تطوّر التمويل الإسلامي في الإمارات: يساهم التمويل الإسلامي في دعم عجلة التنمية الاقتصادية في الإمارات بنسب معتبرة وفي مختلف القطاعات الاقتصادية ويتم بيان ذلك من خلال العنصرين التاليين:

1.2.3. حجم التمويل الإسلامي في الإمارات: عرف التمويل الإسلامي في الإمارات تطوّرًا كبيرًا ومعطيات الجدول التالي توضّح ذلك:

الجدول رقم (02): تطوّر حجم التمويل الإسلامي في الإمارات الوحدة: مليار درهم إماراتي

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018
التمويل الإسلامي	218	266	307	335	354	373
نسبة التمويل الإسلامي	18.1%	22.2%	22.2%	21.3%	22.4%	22.52%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي 2014 إلى 2018.

يوضح الجدول أعلاه أنّ التمويل الإسلامي يعرف نموًا متواصلًا فقد ارتفع من 218 مليار درهم سنة 2013 إلى 373 مليار درهم سنة 2018، وقد شكّل التمويل الإسلامي ما نسبته 18.1% من التمويل لسنة 2013، وارتفعت هذه النسبة إلى 22.52% من إجمالي التمويل في سنة 2018، وتعكس هذه النسب حجم التمويل الإسلامي في دعم سيولة الاقتصاد الإماراتي.

ومن الواضح أنّ سعي دبي لتكون مركزًا للتمويل الإسلامي والتوجه السائد في دولة الإمارات العربية المتحدة لاستخدام خدمات مالية تتوافق مع أحكام وقواعد الشريعة الإسلامية قد ساهم في زيادة نموّ

التمويل الإسلامي (التقرير السنوي لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، 2018، صفحة 47).

2.2.3. توزيع التمويل الإسلامي في الإمارات: يساهم التمويل الإسلامي في دعم العديد من القطاعات في الإمارات العربية المتحدة ولعلّ أهم هذه القطاعات هو القطاع الخاص الذي نال حصّة الأسد، وبيان ذلك على النحو التالي:

الجدول رقم (03): الائتمان الممنوح من المصارف الإسلامية الإماراتية خلال الفترة 2015 إلى 2018 الوحدة: مليار درهم

السنوات	2015	2016	2017	2018
إجمالي الائتمان الإسلامي	306	335	354	373
الائتمان المحلي (1)	294	318	330	345
الحكومة	10	10	12	14
الكيانات المرتبطة بالحكومة	29	34	33	31
القطاع الخاص	252	272	281	296
المؤسسات المالية غير المصرفية	4	3	4	3
الائتمان الأجنبي (2)	12	17	24	29

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية من 2015 إلى 2018. يتوزع الائتمان الإسلامي على قسمين: الائتمان الإسلامي المحلي والائتمان الإسلامي الأجنبي، وتوضّح معطيات الجدول أعلاه أن الائتمان الإسلامي المحلي في تزايد مستمر إذ قفز من 294 مليار درهم سنة 2015 إلى 345 مليار درهم سنة 2018، وقد عرف التمويل الإسلامي الممنوح للقطاع الخاص ارتفاعاً مستمراً من 252 مليار درهم إلى 296 مليار درهم وهو ما يمثل ما نسبته 85% من إجمالي التمويل المحلي في كل من سنتي 2015 و2018 على التوالي. كما أنّ التمويل الأجنبي عرف تطوراً كبيراً هو الآخر إذ قفز من 12 مليار درهم سنة 2015 إلى 29 مليار درهم سنة 2018.

3.3. نصيب الإمارات العربية المتحدة من الصكوك عالمياً:

بلغ إجمالي إصدارات الإمارات من الصكوك خلال الفترة من جانفي 2001 إلى ديسمبر 2017 ما قيمته: 71 895 مليون دولار أمريكي أي 71.895 مليار دولار (International Islamic Financial Market, april 2018, 7th Edition, p. 57) والجدول التالي يبيّن ذلك:

الجدول رقم (04): نصيب الإمارات العربية المتحدة من الصكوك عالمياً خلال الفترة من جانفي 2001 إلى ديسمبر 2017. الوحدة: مليون دولار أمريكي

الإصدارات العالمية	إجمالي الصكوك	الصكوك المحلية	الصكوك الدولية	الصكوك ق.الأجل
979 209	760 044	219 165	367 410	
71 895	8 251	63 644	100	
7.34 %	1.09 %	29.04 %	0.03 %	
92.66 %	98.91 %	70.96 %	99.97 %	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على

International Islamic Financial Market, Sukuk report, April 2018, 7th Edition
توضح معطيات الجدول أن نصيب الإمارات من الصكوك المصدرة عالمياً من جانفي 2001 إلى ديسمبر 2017 قد بلغت: نسبة 7.34% من إجمالي الصكوك، نسبة 1.09% من الصكوك المحلية، نسبة 29.04% من الصكوك الدولية، نسبة 0.03% من الصكوك القصيرة الأجل. واللافت للانتباه أن ثلث تقريباً من الصكوك الدولية المصدرة عالمياً خلال الفترة كانت من نصيب الإمارات العربية المتحدة.

4.3. مساهمة الصكوك الإسلامية في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية في الإمارات:

ساهم مصرف أبو ظبي الإسلامي في تمويل العديد من مشاريع التنمية الاقتصادية في الإمارات العربية المتحدة ومن أهم هذه المشاريع: (الموقع الإلكتروني لمصرف أبو ظبي الإسلامي)

- تمويل شركة 'حديد الإمارات': قدّم مصرف أبو ظبي الإسلامي تسهيلات ائتمانية لشركة 'حديد الإمارات' بقيمة 400 مليون دولار أمريكي، وقد فاز إثر ذلك المصرف على جائزة 'أفضل صفقة تمويل إسلامي مبتكر' في حفل توزيع جوائز مجلة 'إيميا فاينانس للإنجازات المصرفية لسنة 2019.
- تمويل شركة 'الشرقية المتحدة للخدمات الطبية': قام مصرف أبو ظبي الإسلامي بتمويل الشركة عن طريق صفقة قيمتها 750 مليون درهم. وقد حصل بنك أبو ظبي الإسلامي إثر ذلك على جائزة 'أفضل صفقة تمويل مربحة مشترك'.

- تمويل مجموعة 'إن إم سي للرعاية الصحية': قام مصرف أبو ظبي الإسلامي بإصدار صكوك بقيمة 400 مليون دولار أمريكي لأجل 5 سنوات لتمويل مجموعة 'إن إم سي للرعاية الصحية' وحصل بذلك على جائزة 'أفضل صكوك مؤسسية'.
- إدارة إصدار صكوك خضراء لصالح دولة أندونيسيا: قام المصرف بإدارة إصدار صكوك خضراء لصالح دولة أندونيسيا قيمتها 1.25 مليار دولار لأجل 5 سنوات، وحصل بذلك بنك أبو ظبي الإسلامي على جائزة 'أفضل صكوك خضراء' لعام 2019.
- كما ساهم مصرف دبي الإسلامي أيضا في تمويل العديد من مشاريع التنمية الاقتصادية في الإمارات العربية المتحدة ومن أهم هذه المشاريع: (الموقع الإلكتروني لمصرف دبي الإسلامي)
- تمويل شركة صناعات القابضة: أصدر مصرف دبي الإسلامي صكوكا بقيمة 300 مليون دولار أمريكي لتمويل شركة صناعات القابضة، ونال بنك دبي الإسلامي جائزة 'أفضل صفقة هجينة لعام 2018' من تنظيم مجلة إسلاميك فاينانس نيوز (IFN) 2019 .
- تمويل صفقة الصكوك السيادية الخضراء لحكومة أندونيسيا: بلغت قيمة الصكوك التي أصدرها بنك دبي الإسلامي لصالح حكومة أندونيسيا 1.25 مليار دولار أمريكي، وحصل على جائزتين وهما 'أفضل صفقة للعام في أندونيسيا' وجائزة 'أفضل صفقة سيادية لعام 2018'
- تمويل المرحلة الثانية من سلسلة سوق إكسترا في واحة دبي السيليكون: وقيمة التمويل 50 مليون درهم إماراتي، وفاز بنك دبي الإسلامي بجائزة 'أفضل صفقة مبتكرة لعام 2018'.
- تمويل هيئة الكهرباء ومياه دبي: قام بنك دبي الإسلامي بتوقيع اتفاقية مع هيئة الكهرباء ومياه دبي لتمويل السيارات الكهربائية ضمن 'متجر ديوا' سنة 2019، ومن شأن ذلك تشجيع المتعاملين مع الهيئة على شراء سيارات صديقة للبيئة.
- كما تمّ أيضا تمويل عدد من مشاريع التنمية الاقتصادية في الإمارات منها:
- تمويل شركة تبريد الإماراتية: عن طريق صكوك إجارة بقيمة 100 مليون دولار عام 2012 و 250 مليون دولار عام 2006. (صالح، 2008، الصفحات 20-21)
- مشروع سلمى للإغاثة الغذائية الحلال: أطلقتها الإمارات في رمضان 2014 وهو عبارة عن مشروع خيري دولي يقوم بتقديم المساعدات الغذائية للمتكويين في مختلف مناطق العالم، ويخضع إعداد هذه المواد الغذائية في جميع مراحلها لأحكام وقواعد الشريعة الإسلامية وبالتالي هي أطعمة حلال 100%، وهذا المشروع هو ثمرة شراكة بين مركز

دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي ومؤسسة الأوقاف وشؤون القصر في دبي ومؤسسة نور أوقاف.

- **تمويل شركة طيران الإمارات:** حصلت الشركة على تمويل من إصدار صكوك بقيمة 600 مليون دولار بصيغة إطفاء على مدى 10 سنوات وتستحق في مارس 2028، وتستخدم شركة طيران الإمارات حصيلة هذه الصكوك في تمويل شراء الطائرات وتمويل رأس المال العامل. (مجلة الاقتصاد الإسلامي التابعة لبنك دبي الإسلامي)

4. أهمية الصكوك الإسلامية لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية في الجزائر

1.4. تمهيد: بداية يجب التذكير بأنّ الجزائر هو بلد كبير جدًا بحجم قارة، فهو أكبر بلد إفريقي وعربي وعاشر أكبر بلد في العالم من حيث المساحة والتي تزيد عن 2.3 مليون كيلومتر مربع، له موقع استراتيجي هامّ فهو بوابة إفريقيا، ويبلغ طول ساحله 1200 كيلومتر، هو بلد غني بالثروات المعدنية والطاقوية (الحديد، الفوسفات، النفط، الغاز الطبيعي، الغاز الصخري...). فمن غير المعقول أن يكون اقتصاد بلد كهذا اقتصاد ريعي يعتمد في صادراته على المحروقات بنسبة 98 بالمائة، وهو ما جعله اقتصاد معلول يميّز بالضعف والهشاشة وتتنطبق عليه أعراض نظرية العلة الهولندية، وكان من المفروض أن يصبح الاقتصاد الجزائري من أقوى اقتصاديات العالم لو تمّ استخدام موارده بكفاءة.

وبلغة الأرقام يمكن الوقوف على حجم الكارثة التي تعصف بالاقتصاد الوطني منذ عقود والعدّ متواصل: إنّ انخفاض سعر برميل النفط الواحد بمقدار 1 دولار فقط يكفّ خزينة الدولة أكثر من 1 مليون دولار أمريكي في اليوم (بافتراض أنّ حصة الجزائر في الأوبك هي 1 مليون برميل يوميا) وهو ما يعادل 11 مليار سنتيم (بافتراض أنّ 1 دولار = 110 دينار) خسائر في اليوم الواحد فقط ويمكن أن نعرف بعدها كم مقدار الخسائر في الشهر والعام الواحد.

بناء على ما سبق فإنّ أيّ انخفاض في أسعار النفط سيؤدّي حتمًا إلى حدوث عجز في الميزانية العامة للدولة وإلى تراجع القدرة الشرائية وزيادة معدلات البطالة وتوقف العديد من المشاريع التنموية، لذلك يجب على الحكومة وصنّاع القرار في الجزائر أن يبحثوا عن مصادر أخرى للإيرادات تكون من خارج قطاع المحروقات وتكون قادرة على تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية، وهذا ما يتناوله المحور الثالث من هذه الدراسة.

2.4. مبررات استخدام الصكوك الإسلامية لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية في الجزائر: هناك العديد من المبررات التي تدعو إلى ضرورة الإسراع في تطبيق تجربة الصكوك الإسلامية في الجزائر ومن هذه المبررات:

- تذبذب أسعار المحروقات في الأسواق العالمية وما نتج عنها من توقف المشاريع التنموية: أدى انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية منذ شهر جوان 2014 إلى تراجع إيرادات الجزائر بشكل حادّ خاصّة وأنها تعتمد في صادراتها على المحروقات بنسبة 98% مما تسبّب في عجز الميزانية العامّة وبالتالي توقفت العديد من المشاريع التنموية. وهو ما يحتمّ على الحكومة الجزائرية البحث عن مصادر تمويل بديلة خارج قطاع المحروقات.

- عدم فعالية أدوات التمويل التقليدية في دعم خطط التنمية: لم تحقق أدوات التمويل التقليدية التي تصدرها الحكومة الجزائرية من فترة لأخرى نتائج مقبولة بسبب رفض شريحة كبيرة من الجزائريين التعامل وفق هذه الأدوات لتضمّنها الفوائد الربوية. ولاشكّ أنّ الصكوك الإسلامية ستكون البديل الشرعي لسندات الخزينة والدين العام.

- أفضلية التمويل بالصكوك الإسلامية على التمويل بواسطة القرض بفائدة: في حالة التمويل بالقروض تلتزم الحكومة بدفع أصل الدين وفوائده إلى المقرض دون أن يلتزم هذا الأخير بالمشاركة في الربح أو الخسارة، أمّا في حالة التمويل بواسطة الصكوك الإسلامية فالحكومة لا تدفع أي فوائد إضافة إلى أنّ حملة الصكوك يشاركونها في الربح والخسارة أي أنّ مخاطر المشروع توزّع على جميع المستثمرين (الحكومة وحملة الصكوك)، عكس التمويل بالقروض الربوية فالحكومة وحدها فقط من يتحمّل المخاطر التي يتعرّض لها المشروع الاستثماري.

- التجارب التنموية الناجحة بالاعتماد على الصكوك الإسلامية في دول عربية وإسلامية: حققت العديد من الدوّل العربية والإسلامية نجاحا باهرا في تمويل مشاريع تنموية ضخمة باستخدام الصكوك الإسلامية مثل: دولة الإمارات (تمويل توسعة مطار دبي الدولي، تمويل شركة طيران الإمارات)، ودولة ماليزيا (تمويل بناء محطة الطاقة الكهربائية)، ودولة السودان (إنشاء مراكز صحية متخصصة، مشروع السكك الحديدية) لذلك يتعيّن على الحكومة الجزائرية الاستفادة من هذه التجارب والإسراع في الاعتماد على الصكوك الإسلامية لتمويل التنمية.

3.4. الصكوك الإسلامية المقترحة لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية في الجزائر: يمكن للحكومة الجزائرية والمؤسسات الوطنية التابعة لها والتي تحتاج إلى التمويل أن تستخدم نوع الصكوك الذي يلائم نشاطها وإمكانياتها بدل الاعتماد على القروض بفائدة، وفي هذا الصدد يقترح الباحثان جملة من الصكوك التي يمكن أن تستخدم لتمويل المشاريع التنموية في الجزائر: (حسين حامد)

- صكوك بيع منفعة أصل: لما ترغب الحكومة الجزائرية أو إحدى المؤسسات الوطنية في توفير الموارد اللازمة لتوسيع مشروع قائم أو إقامة مشروع جديد أو توفير موارد مالية تحتاجها لتمويل ميزانيتها فيمكنها إصدار صكوك بيع منفعة أصل تملكه مثل: منفعة الطائرات ومنفعة المصانع

ومنفعة الآلات لحملة الصكوك لمدة معينة. وتكون حصيدلة الصكوك هي ثمن أو أجرة منفعة هذا الأصل وتستخدمها الحكومة أو المؤسسة في تمويل مشاريعها.

- **صكوك الخدمات:** قد تحتاج المؤسسات الجزائرية التي تقدم خدمات سواء كانت طبية (المستشفيات..) أو تعليمية (الجامعات والمعاهد..) أو اتصالات (شركة اتصالات) إلى التمويل لانجاز وحدات جديدة أو الحصول على أموال لشراء وسائل وأدوات العمل فبدل اللجوء إلى القروض بفائدة فإنها تستطيع إصدار صكوك الخدمات والتي تتبع بمقتضاها لحملة الصكوك خدماتها (الصحية أو التعليمية أو الاتصال...) وتكون حصيدلة إصدار هذه الصكوك هي ثمن الخدمات المقدّمة، وتستخدمها المؤسسة في تمويل مشاريعها أو في توفير ما تحتاجه من وسائل وأدوات العمل.

- **صكوك السلم:** إذا رغبت الحكومة الجزائرية أو إحدى وزارتها (وزارة الفلاحة، وزارة الصناعة..) في تمويل مشاريع الإنتاج الزراعي أو الصناعي أو الاستخراجي ولم تجد التمويل المناسب فبدل أن تلجأ إلى القروض بفائدة يمكنها إصدار صكوك السلم تتبع بمقتضاها كمية من الإنتاج الزراعي أو الصناعي أو الاستخراجي لحملة الصكوك (المستثمرون) على أن تسلم هذه السلعة (كمية الإنتاج) لوكيل حملة الصكوك في المستقبل سواء على أقساط أو دفعة واحدة أما الثمن فتقبضه الحكومة في الحال. ولاشك أنّ صكوك السلم ستوفر مزايا عديدة للمؤسسات والشركات الجزائرية من جهتين: فهي تسمح بتوفير الموارد المالية اللازمة لتمويل عمليات الإنتاج (الحصول على المال ثم تسليم السلعة المنتجة) هذا من جهة، ومن جهة أخرى تضمن هذه المؤسسات بيع كل منتجاتها نتيجة التزام حملة الصكوك بشرائها.

- **صكوك الاستصناع:** عندما ترغب الحكومة في شراء أصل مصنع مثل الطائرات والسفن أو مشاريع البناء مثل السكنات والطرق والموانئ والمطارات، فبدل اللجوء إلى القرض بفائدة تقوم بإصدار صكوك الاستصناع، وتستخدم حصيدتها في تصنيع هذه الأصول أو المشاريع وتسلم بعد الانتهاء منها إلى الحكومة، على أن تلتزم الحكومة بدفع الثمن لحملة الصكوك في المستقبل على أقساط أو دفعة واحدة. ويمكن لحملة الصكوك صنع الأصل بأموالهم أو عن طريق استصناع مواز. ومما سبق يتبين أنّ حملة الصكوك هم من يدفعون الثمن للصانع أثناء مرحلة الصنع وبالتالي تخفيف عبء كبير عن كاهل الحكومة.

- **صكوك المراجعة:** إذا رغبت الحكومة أو إحدى المؤسسات الوطنية في شراء آلات أو طائرات أو مصانع فبدل اللجوء إلى قرض بفائدة تقوم بإصدار صكوك المراجعة للأمر بالشراء، ويقوم حملة الصكوك بشراء البضاعة من حصيدلة إصدار الصكوك على أن تلتزم الحكومة بشراء البضاعة

المتفق عليها منهم بثمن يتضمّن تكلفة الشراء مع هامش ربح معلوم، وبذلك تكون الحكومة أو إحدى مؤسساتها قد حصلت على البضاعة بثمن مؤجل يدفع دفعة واحدة أو على أقساط.

- **صكوك المضاربة:** إذا رغبت الحكومة أو إحدى الشركات الوطنية في توسيع نشاطها أو إقامة مشاريع استثمارية جديدة ولم تجد التمويل المناسب فإنها تقوم بإصدار صكوك المضاربة، وتستخدم حصيلة هذه الصكوك في تمويل المشروع الجديد وهنا تكون الحكومة هي المضارب وحملة الصكوك هم أرباب المال وهم من يتحملون مخاطر الاستثمار. ومن مزايا صكوك المضاربة للحكومة الجزائرية أو المؤسسات الوطنية أنها أداة مالية هامة تُستخدم لتمويل الخطط الاستثمارية دون تحمّل مخاطر الاستثمار ودون اشتراط وجود موارد مالية كبيرة، كما أنها تسمح للحكومة بتمكّن المشروع في المستقبل دفعة واحدة (عن طريق الإطفاء الكلي للصكوك) أو على أقساط (عن طريق الإطفاء الجزئي للصكوك) وذلك بشرائه من حصّتها في الربح أو من مواردها الخاصّة.

- **صكوك المشاركة:** إذا رغبت الحكومة أو مؤسسة وطنية في تمويل مشروع إنتاجي أو صناعي أو تجاري أو خدمي وليس لديها التمويل الكافي لذلك فيمكنها تمويله بمشاركة القطاع الخاص عن طريق إصدار صكوك المشاركة، ويصبح حملة الصكوك شركاء الحكومة في المشروع بمقدار حصيلة صكوكهم ويحصلون على الأرباح حسب ما يتضمّنه عقد صكوك المشاركة ويتحملون الخسائر بمقدار حصّتهم في رأس مال المشاركة. ومن مزايا صكوك المشاركة للحكومة الجزائرية أو المؤسسات الوطنية هو مشاركة القطاع الخاص لها في تحمّل مخاطر الاستثمار وفي تكوين رأس المال الكافي لقيام بالعملية الاستثمارية، كما أنّ هذه الصكوك تسمح للحكومة بشراء حصّة القطاع الخاص سواء على أقساط من حصّتها في أرباح المشاركة أو دفعة واحدة من مواردها الخاصّة.

- **صكوك المزارعة:** تملك الجزائر مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية غير المستغلّة لأسباب تتعلق بنقص الموارد الماليّة التي يتطلّبها القطاع الفلاحي وفي هذا الصدد يمكن للحكومة أو وزارة الفلاحة أن تقوم بإصدار صكوك المزارعة. ويستخدم حملة الصكوك (القطاع الخاص) حصيلة هذه الصكوك في تمويل مدخلات الزراعة من شراء البذور و دفع أجور ورواتب العمّال. وبالتالي تساعد هذه الصكوك وزارة الفلاحة على إقامة المشاريع الزراعية بمشاركة مؤسسات القطاع الخاص، ويتمّ تقسيم المحصول الزراعي بين الحكومة مالكة الأرض (مصدر الصكوك) والقطاع الخاص حسب الاتفاق المحدّد في عقد صكوك المزارعة..

4.4. المزايا المتوقعة للتمويل بالصكوك الإسلامية على الاقتصاد الجزائري: في حالة قيام الحكومة الجزائرية بتمويل مشاريعها التنموية عن طريق الصكوك الإسلامية يتوقع أن تحقق المزايا التالية:

- سدّ العجز في الموازنة العامة الجزائرية: يحدث العجز في الموازنة العامة لما تقل إيرادات الدولة عن نفقاتها، وباعتبار أنّ الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي فإنّ أي انخفاض في أسعار المحروقات في الأسواق العالمية سوف يؤدي إلى انخفاض إيرادات الجزائر وهو ما يسبب العجز في الميزانية العامة، ولمعالجة هذا العجز يمكن استخدام الصكوك الإسلامية بدل أدوات التمويل التقليدية، والتجربة السودانية في هذا المجال خير دليل على كفاءة الصكوك في معالجة العجز الموزاني.

- تجنب تكاليف القروض الربوية المرتفعة لتمويل المشاريع : إنّ تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية بواسطة الصكوك الإسلامية يجنب الحكومة اللجوء إلى الاستدانة الداخلية أو الخارجية (القروض الربوية) وما يترتب عنها من تكاليف باهظة ناتجة عن خدمات الديون.

- زيادة نسب العمالة والتخفيف من حدة البطالة: من خصائص الصكوك الإسلامية تنوعها لتوافق جميع النشاطات الاقتصادية كما أنّها تراعي ظروف الراغبين في تمويل مشاريعهم، فمثلا صكوك المضاربة تسمح لأصحاب الخبرة والكفاءة ممن لا يملكون المال بانجاز مشاريعهم، وصكوك السلم تسمح بتمويل الحرفيين والفلاحين بما يحتاجونه من موارد مالية لتمويل نشاطاتهم.. وبالتالي تساهم الصكوك الإسلامية في زيادة نسب العمالة في المجتمع.

- توفير العملة الأجنبية: لما تنمو صناعة الصكوك الإسلامية مستقبلا ويتم استخدامها في تمويل مختلف المشاريع الاقتصادية الكبرى (مثل ما يحدث في دولة الإمارات) فإنّ فتح باب الاكتتاب في الصكوك للأجانب سوف يسمح بتوفير العملة الأجنبية.

- توسيع قاعدة المشاركة الشعبية في ملكية المشاريع: إنّ تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية بواسطة الصكوك الإسلامية يسمح بتوسيع المشاركة الشعبية في ملكية المشاريع التنموية، الأمر الذي يدعوهم إلى المحافظة على هذه المرافق باعتبارها ملكا لهم وإن كانت ملكيتها ستعود للحكومة فيما بعد وباعتبارها أيضا مصدرا يدرّ عليهم عوائد وأرباح متوقعة (العيفة و بني عامر، 2014، صفحة 26).

5.الخاتمة:

يستخلص ممّا سبق أنّ الصكوك الإسلامية أداة مالية تمثل البديل الشرعي لسندات الخزينة والدين العام وهي قادرة على توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية بكفاءة عالية، وأفضل دليل على ذلك التجربة الإماراتية التي تعدّ أحد التجارب الرائدة في العالم حيث استطاعت دولة الإمارات العربية المتحدة تمويل عدد كبير من مشاريعها التنموية الضخمة باستخدام الصكوك

الإسلامية، واعتمادا على هذه التجربة الناجحة يمكن للحكومة الجزائرية أن تستخلص مقومات النجاح وتعمل على توفير بيئة ملائمة لصناعة الصكوك الإسلامية في الجزائر. إن تطبيق صناعة الصكوك في الجزائر من شأنه تحقيق العديد من المزايا للاقتصاد الجزائري ولعلّ أهمّ هذه المزايا هو توفير التمويل اللازم لمشاريع التنمية الاقتصادية في مختلف القطاعات بوجود تشكيلة متنوّعة من الصكوك الإسلامية. وفي ختام هذه الدراسة يقدّم الباحثان أهمّ النتائج المتوصّل إليها، كما يتمّ ذكر مجموعة من التوصيات والاقتراحات:

1.5. النتائج: من خلال هذه الدراسة تمّ التوصل إلى النتائج التالية:

- تعدّ الصكوك الإسلامية أداة تمويل تخضع لضوابط وأحكام الشريعة الإسلامية، وهي البديل الشرعيّ لسندات الخزينة والدّين العام، وقد أثبتت في كثير من التجارب التنموية الناجحة أنّها أداة مالية قادرة على تلبية حاجيات الدّول في تمويل مشاريعها التنموية التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة؛ ما يثبت صحة الفرضية الأولى.
- تعدّ التجربة الإماراتية من التجارب الرائدة عالميا في مجال تمويل التنمية عن طريق الصكوك الإسلامية، إذ نجحت دولة الإمارات العربية المتحدّة في تمويل العديد من المشاريع منها: تمويل توسعة مطار دبيّ الدوليّ، تمويل المشاريع التوسعية لمؤسسة الموانئ والجمارك والمنطقة الحرّة بدبي، تمويل شركة طيران الإمارات؛ وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.
- بلغت نسب مساهمة الإمارات العربية المتحدّة من الصكوك الإسلامية المصدرة عالميا من جانفي 2001 إلى ديسمبر 2017 كما يلي: من إجمالي الصكوك (7.34%)، الصكوك الدولية (29.04%)، الصكوك المحلية (1.09%) وتعكس هذه النسب حجم اعتماد الإمارات على الصكوك في تمويل مشاريعها؛
- إنّ الجزائر بحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى استخدام الصكوك الإسلامية في تمويل مشاريعها التنموية الكبرى خاصّة في ظلّ تراجع أسعار المحروقات وعدم فعالية أدوات التمويل التقليدية في دعم خطط التنمية التي اعتمدها الجزائر منذ الاستقلال.
- إنّ استخدام الصكوك الإسلامية بديلا عن الإيرادات النفطية التي تتميز بالتذبذب وعدم الاستقرار في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية في الجزائر من شأنه أن يحقق العديد من المزايا للاقتصاد الجزائري منها: معالجة العجز الموازي، زيادة نسب العمالة، توفير العملة الأجنبية؛

- يمكن للحكومة الجزائرية أو الوزارات التابعة لها من مختلف القطاعات (الصناعية، زراعية، تجارية...) والتي تحتاج إلى موارد مالية لتمويل مشاريعها أن تختار نوع الصكوك الإسلامية الذي يلائم نشاطها وإمكانياتها بدل اللجوء إلى القرض بفائدة. وهو ما يدعم الفرضية الثالثة.

2.5. التوصيات والاقتراحات: يختم الباحثان هذه الدراسة بتقديم مجموعة من التوصيات والاقتراحات التي يمكن الاستعانة بها لتفعيل دور الصكوك الإسلامية في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية في الجزائر:

- يجب على الحكومة الجزائرية الإسراع في وضع نظام قانوني وتشريعي وضريبي ملائم لتطبيق العمل المصرفي الإسلامي، كما يجب عليها أن تقوم بتكوين الكوادر البشرية في المجال المالي والمصرفي الإسلامي عن طريق فتح تخصصات في الجامعات والمعاهد العليا في الجزائر؛
- ضرورة الاعتماد على الصكوك الإسلامية في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية باعتبار أنّ الصكوك بديل للإيرادات النفطية المتذبذبة؛
- ضرورة نشر ثقافة التعامل بالصكوك الإسلامية لتمويل المشروعات التنموية بين المستثمرين ورجال الأعمال الجزائريين عن طريق وسائل الإعلام المختلفة ومن خلال عقد المؤتمرات والندوات العلمية؛
- دراسة التجارب الناجحة في مجال تمويل التنمية عن طريق الصكوك الإسلامية (التجربة الماليزية، التجربة السعودية، التجربة السودانية...) بغرض الاستفادة منها وتطبيقها في الجزائر.
- لا بدّ من وجود إرادة سياسة حقيقية لتبني الصيرفة الإسلامية بشكل عام والصكوك الإسلامية بشكل خاص.

6. المراجع:

1. ابن منظور. لسان العرب (مادة صك، صكك).
2. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. (2010). المعايير الشرعية- المعيار الشرعي رقم 17
3. بن حسين الفعر الشريف، حمزة. (2010). ضمانات الصكوك الإسلامية. ندوة الصكوك الإسلامية: عرض وتقديم، جدة.

4. مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي. (من 26 إلى 30 أبريل 2009). قرار رقم 178 (4/19) بشأن الصكوك الإسلامية (التوريق) وتطبيقاتها المعاصرة وتداولها. الدورة 19 في إمارة الشارقة (الإمارات).
5. الساعاتي، عبد الرحيم عبد الحميد. (24 و25 ماي 2010). الوظائف الاقتصادية للصكوك نظرة مقاصدية. ندوة (الصكوك الإسلامية: عرض وتقديم)، جامعة عبد العزيز جدة.
6. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. (2010). المعيار الشرعي رقم 17 صكوك الاستثمار
7. سمحان، حسين محمد، مبارك، موسى عمر. (2009). محاسبة المصارف الإسلامية (الإصدار 1). عمان،: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
8. أبوغدة، عبد الستار. (24 و25 ماي 2010). المخاطر في الصكوك وموقف الشريعة من ضمانها. ندوة (الصكوك الإسلامية: عرض وتقديم)، جامعة الملك عبد العزيز جدة.
9. التقرير السنوي لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. (2018).
10. International Islamic Financial Market. (april 2018, 7th Edition).
.Sukuk report
11. الموقع الإلكتروني لمصرف أبو ظبي الإسلامي: بتاريخ 04 جويلية، 2019،
https://www.adib.ae/ar/Pages/News_Details.aspx?id=220
12. الموقع الإلكتروني لمصرف دبي الإسلامي: بتاريخ 03 جويلية، 2019،
[/https://www.dib.ae/ar/about-us/news/2019/03/112019](https://www.dib.ae/ar/about-us/news/2019/03/112019)
13. فتح الرحمن علي محمد صالح. (جويلية 2008). دور الصكوك الإسلامية في تمويل المشروعات التنموية. منتدى الصيرفة الإسلامية، اتحاد المصارف العربية، بيروت.
14. مجلة الاقتصاد الإسلامي التابعة لبنك دبي الإسلامي. مقالة بعنوان: الإمارات ثاني أكبر مصدر للصكوك عالمياً والأول خليجياً. بتاريخ 02 07، 2019،
<https://www.aliqtisadalislami.net>
15. حسين حامد حسان. أدوات التمويل الإسلامية: الصكوك بديل عن القرض بفائدة. بتاريخ 25 جوان، 2019، بحث متاح على الموقع:
<http://www.uabonline.org/ar/events/seminars/seminarislamicfinancin>

ginstruments/1583158115871610160615811575160515831581/pr
.esentation/download

16. العيفة، عبد الحق، بن عامر، زهرة. (5 و6 ماي 2014). دور الصكوك الإسلامية في تمويل مشاريع البنية التحتية دراسة حالة مشروع توسعة مطار 8 ماي 1945 الدولي. المؤتمر الدولي: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، جامعة سطيف.